

تقييم موثوقية الميزانية العامة في الجزائر وفق معايير برنامج الإنفاق العام و المسائلة المالية

(PEFA 2018) الفترة من 2018 إلى 2020

Assessment of the reliability of the public budget in Algeria according to the criteria of the public expenditure and financial Accountability program (PEFA 2018) The period from 2018 to 2020

فرجي محمد^{1*}، زيدان لخضر²

¹ جامعة جيلالي ليايس ، الجزائر، mohammed.ferdji@univ-sba.dz

² جامعة جيلالي ليايس ، الجزائر، lakhdar.zidan@univ-sba.dz

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/06/30

تاريخ الاستلام: 2021/05/23

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تقييم موثوقية الميزانية العامة في الجزائر وذلك بالاستناد إلى المعايير المعتمدة من طرف برنامج الإنفاق العام والمسائلة المالية، بحيث قمنا بدراسة مدى تطابق الإيرادات والنفقات المقدرة مع الإيرادات والنفقات المحققة خلال ثلاث السنوات الأخيرة (2018-2019-2020).

خلصت الدراسة إلى وجود ضعف في أداء مؤشرات موثوقية الميزانية العامة في الجزائر، وهذا راجع إلى الاعتماد الكبير على الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية والتي تتأثر بشكل كبير بالصدمات الخارجية التي يصعب التنبؤ بها مما يؤثر سلبا على موثوقية الميزانية. كلمات مفتاحية: الإنفاق العام، المسائلة المالية، موثوقية الميزانية، مصداقية الميزانية، الميزانية العامة.

تصنيفات JEL: E62، E63 .

Abstract:

Through this study, we aim to assess the reliability of the public budget in Algeria, based on the criteria adopted by the public Expenditure and Financial Accountability program, so that we have studied extent to which the estimated revenues and expenditures coincide with the revenues and expenditures achieved during last three years (2018-2019-2020).

* المؤلف المرسل

The study concluded that there is a weakness in the performance of the indicators of the reliability of the public budget in Algeria and this is due to the high dependence on the revenues generated from the oil tax, which are greatly affected by external shocks that are difficult to predict, which negatively affects the reliability of the budget.

Keywords: public expenditure, Financial accountability, Budget reliability, Budget credibility, Public budget.

Jel Classification Codes:E62, E63.

1. مقدمة:

ترقية السياسة المالية للدولة يعد من الأولويات التي تشغل اهتمام صناع القرار والباحثين على حد سواء خصوصا بالنسبة للدول النامية ، بحيث بات من الضروري وضع معايير يجب احترامها من المسيرين العموميين عند وضع وتنفيذ الخطة المالية للدولة ، فعلى الصعيد الدولي قامت العديد من مؤسسات التمويل الدولية ثنائية و متعددة الأطراف سنة 2001 (World Bank, 2016) بوضع برنامج الإنفاق العام و المساءلة المالية (Public Expenditure and Financial Accountability) (pefa) ، هذا البرنامج يهدف إلى وضع معايير دولية لترقية المالية العامة في مختلف دول العالم ، كما يهدف إلى تقييم أداء إدارة المالية العامة في هذه الدول وفق سبعة ركائز. (Kromann Kristensen, Martin, & Mustapha, 2019, p. 10) (موثوقية الميزانية ، شفافية المالية العامة ، إدارة الأصول و الخصوم ، وضع الميزانية والإستراتيجية المالية استنادا إلى السياسات ، قابلية التنبؤ و الرقابة على تنفيذ الميزانية ، المحاسبة و رفع التقارير المالية ، الفحص و المراجعة الخارجية) يتفرع منها 31 مؤشر فرعي.

بالنسبة للجزائر كسائر الدول شرعت في مشروع عصرنه نظام الميزانية العامة منذ مطلع القرن الحالي بتمويل من الاتحاد الأوروبي. ، بحيث شمل المشروع جانبين (وزارة المالية، 2020) الجانب الأول متعلق بإصلاح إجراءات و نظام إعداد الميزانية و تنفيذها (لتسهيل التحكم في النفقات العمومية ، زيادة شفافية المالية العامة ، تعزيز الرقابة و المساءلة... الخ) ، أما الجانب الثاني فيتعلق بتعزيز الرقمنة في إعداد وتنفيذ و الرقابة على الميزانية العامة .

تعد موثوقية الميزانية من إحدى الركائز السبعة الأساسية التي يركز عليها برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية، كما تعتبر إحدى متطلبات ترشيد الإنفاق العام و التخصيص الأمثل للموارد، وفيما يلي سنحاول قياس أداء هذه الركيزة في الجزائر.

1-1- إشكالية الدراسة:

ما مدى اتسام الميزانية العامة في الجزائر بالموثوقية؟

1-2-فرضية الدراسة:

اعتماد الدولة على قانون المالية التكميلي يدل على افتقار الميزانية العامة
في الجزائر إلى المصداقية.

1-3-الدراسات السابقة:

الدراسات التي تناولت موضوع موثوقية الميزانية العامة وفيما يلي فيما يلي إدراج بعض
الدراسات التي تناولت الموضوع:

- دراسة بعنوان مصداقية الميزانية والنتائج المالية وأداء الإدارة المالية العامة في البلدان
الهشة وغير الهشة (Mustapha, 2019) بحيث تناولت الباحثة أثر جودة الإدارة المالية
على مصداقية الموازنة و النتائج المالية ، و خلصت الدراسة أن تحسين جودة الإدارة
العامة تؤثر إيجابا على موثوقية الموازنة و ذلك حتى بالنسبة للدول الهشة إقتصاديا؛
- موثوقية و مصداقية الميزانية العامة : هل الشفافية مهمة ؟ (Babacar, 2015) بحيث
تناولت الدراسة أهمية الشفافية المالية في تعزيز موثوقية الميزانية العامة . مع الاهتمام
بجودة إفتراضات الاقتصاد الكلي في تنفيذ الميزانية ، و خلصت الدراسة أن شفافية
المالية العامة في الدولة تؤثر إيجابا على موثوقية الميزانية العامة ؛
- إحترام الإلتزامات : كيف يمكن للمؤسسات العليا للرقابة أن تعزز من موثوقية الميزانية
العامة (Aránzazu, 2021) بحيث تناولت الدراسة دور المؤسسات الرقابية في الدولة ، و
عمليات التدقيق الخارجي (الرقابة المستقلة) في تحسين موثوقية الموازنة ، و خلصت
إلى مجموعة من التوصيات لتعزيز إجراءات المساءلة .

1-4- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع بحيث تعد موثوقية الميزانية العامة من
المحددات الأساسية و الضرورية لترشيد الإنفاق العام و تثمين موارد الخزينة العمومية ، كما
تساهم تعزيز الثقة بين الشعب و الحكومة فيما يخص السياسة العامة للدولة.

1-5 أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى :

- التعرف على موثوقية الميزانية العامة ؛
 - التعرف متطلبات تحقيق موثوقية الميزانية العامة؛
 - قياس درجة موثوقية الميزانية في الجزائر والوقوف على أهم النقائص.
- 1-6- المنهج المستخدم في الدراسة :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي للاستدلال على مضمون الأدبيات التي تطرقت إلى أهم المفاهيم والأسس النظرية ذات الصلة بالموضوع، إضافة دراسة الإيرادات و النفقات المقدرة خلال السنوات السابقة و مقارنتها مع الإيرادات و النفقات الفعلية، من خلال الوقوف على قوانين المالية و قوانين ضبط الميزانية في الجزائر.

2. الإطار المفاهيمي للدراسة :

الميزانية العامة للدولة هي عبارة عن عقد ضمني بين الحكومة و الشعب ممثلا بالبرلمان ، هذه الميزانية تحدد مصداقية أداء الحكومة في نظر الشعب ، فإما تكون الميزانية تتمتع بالموثوقية و تعكس الوضع الحقيقي للدولة وتعزز الثقة بين الدولة و المواطن ، أم تكون غير حقيقية بعيدة عن الواقع تعكس العديد من المغالطات و مخادعة الرأي العام .

1.2 مفهوم موثوقية الميزانية العامة:

نقصد بموثوقية الميزانية درجة المصداقية التي تتمتع بها ميزانية الدولة وهي مدى تطابق أهداف السياسة المالية مع النتائج المحققة ، فكلما كانت درجة الانحراف عن الخطة المعلنة صغيرة كانت درجة المصداقية أكبر. فموثوقية الميزانية تعبر عن مدى واقعية الموارد والاستخدامات عن طريق مقارنة الإيرادات و النفقات المنجزة أو الفعلية مع الإيرادات و النفقات المبرمجة (Simson & Welham, 2014, p. 02) ، ونقول عن الميزانية أنها تتمتع بالمصداقية إذا كانت :

أ_ إجراءات إعداد الميزانية تحترم القواعد و القوانين المعمول بها مثل قاعدة الوحدة و الشمولية وعدم التخصيص بالإضافة لخضوعها للمناقشة الفعلية في البرلمان مع المصادقة عليها و الالتزام بها من طرف الحكومة ؛

ب_ تخصيص الموارد يعكس حقيقة الخطة الموضوعية من طرف الحكومة و أولويات السياسة العامة ، فمثلا إذا وضعت الدولة برنامج للتنمية البشرية يجب أن نرى في الميزانية ارتفاع نفقات التعليم و البحث و التكوين ، لا تكون الأهداف مجرد حبر على ورق مما يقلل من مصداقية الميزانية ؛

ج_ كما يجب ألا يكون هنالك انحراف كبير بين الإنفاق الفعلي الذي قامت به الحكومة و الإنفاق المبرمج عند إعداد الميزانية ، كما أن هذه النفقات تأخذ في الحسبان الإيرادات الفعلية للخبزينة العمومية كي لا يدخل الدولة في دوامة العجز.

2.2 أهمية تعزيز موثوقية الميزانية :

تعزيز مصداقية أو موثوقية الميزانية يشكل أهمية كبيرة في تحقيق كفاءة الإنفاق العام كما له علاقة وطيدة بالمؤشرات المتعلقة بترشيد الإنفاق العام ، فلهذه الركيزة دور كبير في تحسين الشفافية في إعداد تنفيذ الميزانية وتمكين الرأي العام وكل الفاعلين الاقتصاديين من متابعة وتنفيذ السياسة العامة كما يعزز الثقة بين الحكومة والمكلفين بدفع الضريبة مما يقلل من التهرب الضريبي.

إن زيادة درجة الموثوقية تحد من التجاوزات التي يقع فيها صناع القرار داخل الدولة والتي تؤدي إلى إهدار المال العام ، أثبتت العديد من الدراسات (Simson & Welham, 2014, p. 101) أن الدول ذات الميزانية الأكثر موثوقية هي الدول الأكثر تحكما في سياسة الإنفاق العام التي عادة تشمل الدول المتقدمة، أما الدول ذات الأداء المتدني لمؤشر الموثوقية هي الدول التي تعاني الفساد وإهدار المال العام وتسجل نسبة كبيرة في عجز الميزانية العامة .

3.2 العوامل التي تؤثر سلبا على موثوقية الميزانية :

يرجع تدني مصداقية الميزانية للعديد من الأسباب (Simson & Welham, 2014, p. 29) منها ما هو متعلق بكفاءة السلطات و الجهات المسؤولة عن إعداد الميزانية أو عدم تمتعها بروح المسؤولية و منها هو خارج عن نطاق الحكومة ويمكن اختصارها فيما يلي (Herrera & Lakin, 2019, p. 20):

أ- المبادرات السياسية و القرارات الارتجالية التي تقوم بها الحكومة أو رئيس الدولة خارج عمليات الميزانية السنوية والتي لا تخضع للسلطة التشريعية، هذه الظاهرة منتشرة بكثرة في الدول الدكتاتورية بسبب انعدام الديمقراطية ؛

ب- المبالغة في إعادة التخصيص بين مختلف الوزارات بسبب الاختلال و العجز الذي يمكن تتعرض له بعض القطاعات و بسبب سوء التقدير أو سيطرة ونفوذ وزارة معينة على بقية الوزارات ؛

ت- تفاعل الحكومة في تقدير الإيرادات فتكون الإيرادات الفعلية المحصلة اقل بكثير من تلك المتوقعة مما يوقعها في أزمة أثناء تنفيذ النفقات المخصصة ، أو العكس بحيث يطغى التضاؤم بشأن حجم الإيرادات المتوقعة فتكون الإيرادات الفعلية اكبر بكثير من تلك المتوقعة مما ينجم عنه فائض و موارد غير مستغلة مما قد يوقعها في التبذير وإهدار المال العام :

ث- تخصيص مخصصات مالية من خارج الميزانية من مصادر مختلفة ؛
ج- الحالات والظروف الاستثنائية التي يمكن أن تتعرض لها الدولة كالكوارث الطبيعية أو الحروب والنزاعات الداخلية والخارجية أو الأزمات الاقتصادية العالمية، هذه الظروف تزيد من معدلات الانحراف بين الإيرادات والنفقات المقدره و الإيرادات و النفقات الفعلية .

3. منهجية قياس موثوقية الميزانية:

يستند برنامج الإنفاق العام و المساءلة المالية 2018 PEFA في تقييم الركائز إلى مجموعة من المؤشرات الفرعية و يتم تقييم الأداء وفق منهجية معينة ، بحيث عندما يكون الأداء جيد يأخذ المؤشر الدرجة A ثم تليه الدرجة B فالدرجة C وأخيرا الأداء الضعيف يأخذ الدرجة D، فيما يخص قياس أداء موثوقية الميزانية إلى ثلاثة مؤشرات فرعية (Secrétariat PEFA, 2018, p. 20) تتمثل في :

1.3 مجمل النفقات المنجزة أو الحصيلة الإجمالية للإنفاق فهذا المؤشر يقيس درجة التقيد بالنفقات المبرمجة والمعلن عنها في قانون المالية و مقارنتها بتلك المنجزة فكلما كانت درجة الانحراف صغيرة كانت الميزانية أكثر مصداقية وواقعية ، و الجدول الموالي يوضح كيفية تقييم المؤشر .

الجدول 1: التصنيف الترتيبي لمؤشر مجمل النفقات المنجزة.

الدرجة	متطلبات التصنيف
A	الحصيلة الإجمالية للنفقات بين 95% و 105% من مجمل النفقات المعتمدة في
B	الحصيلة الإجمالية للنفقات بين 90% و 110% من مجمل النفقات المعتمدة في
C	الحصيلة الإجمالية للنفقات بين 85% و 115% من مجمل النفقات المعتمدة في
D	الأداء أقل ما هو مطلوب للحصول على الدرجة C

المصدر: البنك العالمي ، دليل الإنفاق العام و المساءلة المالية ، 2018، ص 25.

2.3 تركيبة حصيلة الإنفاق :

يقيس هذا المؤشر مدى التقيد بالتخصيصات التي وضعتها الحكومة في الميزانية أثناء التنفيذ ، وإعادة التخصيص خلال السنة يدل على عدم قدرة الجهات المخولة على التحكم في إنفاق الموارد كما هو مخطط له في الميزانية المعتمدة ، لتقييم أداء هذا المؤشر نقيس أداء ثلاث أبعاد أساسية ثم نعطي درجة نهائية للمؤشر وفق التصنيف الترتيبي M1(WL) (راجع الملحق) و تتمثل هذه الأبعاد في :

أ- تركيبة حصيلة الإنفاق طبقا للتصنيف الوظيفي:

يدل هذا المؤشر على مدى تقيد الحكومة بتنفيذ النفقات حسب تصنيفها الوظيفي في الميزانية المعتمدة ، كما يدل على مدى احترام تقديم الخدمات العمومية بالشكل الذي وعدت به الشعب في الخطة المالية ، وفيما يخص أداء هذا البعد يعبر عنه بالأرقام التالية: (Secrétariat PEFA, 2018, p. 28) في الحالات العادية يجب ألا يكون الانحراف في النفقات المنجزة اكبر من 05% من نسبة النفقات الوظيفية المعتمدة في قانون المالية ، أما إذا كان معدل التباين في تركيبة النفقات بحسب التصنيف الإداري الوظيفي اكبر من 15 % من التصنيف المقرر فيكون أداء المؤشر ضعيف جدا و تفقد الميزانية الكثير من مصداقيتها .

ب- تركيبة حصيلة الإنفاق طبقا للتصنيف الاقتصادي:

فالمخصصات أو النفقات الاقتصادية المعتمدة في الميزانية تعكس التوجه والسياسة الاقتصادية للحكومة ، كتوجيه النفقات لتحسين البنى التحتية أو للنهوض بقطاعات معينة كالزراعة أو الصناعة مثلا ، إن تقيد الحكومة بالخطة المالية يضي نوع من المصداقية للميزانية ، أما إذا كانت درجة التباين أو إعادة التخصيص للنفقات أثناء التنفيذ كبيرة جدا فهذا يدل على عدم تمكن الحكومة من توجيه النفقات للأبواب التي خُصِّصَتْ لها لسبب أو لآخر ، يجب أن يكون هذا المعدل اقل من 05% أما في الحالات الأقل موثوقية يكون هذا المعدل اكبر من 15 % (Secrétariat PEFA, 2018, p. 30).

ج- النفقات الاستثنائية :

أي تلك النفقات التي تصرف في الظروف الطارئة، هذه النفقات كلما كانت كبيرة دلت على عدم تمكن الحكومة من توقع هذه الظروف (Nguenang, 2011) ، ففي الحالات الجيدة يجب أن لا تتعدى هذه النفقات: نسبة 03% من الميزانية الأصلية ، أما في حالات الأداء الرديء تكون نسبة

هذه النفقات اكبر من 10% من مجموع النفقات في الميزانية الأصلية (Secrétariat PEFA, 2018, p. 31). و الجدول الموالي يوضح طريقة تقييم مؤشر تركيبة النفقات المنجزة .
الجدول2: التصنيف الترتيبي لمؤشر تركيبة حصيلة الإنفاق .

الدرجة	متطلبات التصنيف
البعدين 1و2-تركيبة حصيلة الإنفاق طبقا للتصنيف الوظيفي والاقتصادي	
A	التباين في تركيبة الإنفاق بحسب التصنيف أقل من 05%
B	التباين في تركيبة الإنفاق بحسب التصنيف أقل من 10%
C	التباين في تركيبة الإنفاق بحسب التصنيف أقل من 15%
D	الأداء أقل ما هو مطلوب للحصول على الدرجة C
البعد3- الإنفاق من المخصصات الطارئة .	
A	الإنفاق الفعلي من مخصصات النفقات الطارئة أقل من 3% من الميزانية الكلية
B	الإنفاق الفعلي من مخصصات النفقات الطارئة بين 3% و6% من الميزانية الكلية
C	الإنفاق الفعلي من مخصصات النفقات الطارئة بين 6% و10% من الميزانية الكلية
D	الأداء أقل ما هو مطلوب للحصول على الدرجة C

المصدر:بتصرف دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية ، 2018، ص28و30و31.

3.3 حصيلة الإيرادات المنجزة :

المؤشر يقيس درجة الانحراف بين الإيرادات المقدره و الإيرادات الفعلية المحصلة ، فالدقة في توقع الإيرادات عند إعداد الميزانية يكون معدل الانحراف منخفض جدا ، أما إذا كان معدل الانحراف مرتفع جدا ناجم مثلا عن تفاؤل كبير لدى صناع القرار, (de Renzio & Cho, 2020, p. 26) في تقدير الإيرادات أو صدمات خارجية هذا من شأنه أن يخلق للحكومة نوع من الارتباك عند تنفيذ النفقات ويضع الميزانية في حالة عجز ، ولهذا المؤشر أيضا بعدين (الحصيلة الإجمالية للإيرادات و تركيبة حصيلة الإيرادات) ومن أجل تقييم المؤشر نستخدم طريقة التصنيف M2(AV) (راجع الملحق).

أ- الحصيلة الإجمالية للإيرادات:

تلعب حصيلة الإيرادات دورا كبيرا في تحديد حجم الإنفاق العام وهذا بناء على التقدير و التوقع في بداية السنة المالية ، و حتى يكون أداء المؤشر جيد يجب أن تكون الإيرادات الفعلية

ما بين 97% و 106% من إيرادات الميزانية المعتمدة، أما إذا كانت اقل من 92% أو اكبر من 116% فأداء المؤشر يكون ضعيف جدا (Secrétariat PEFA, 2018, p. 35).

ب- تركيبة حصيلة الإيرادات :

كما هو معلوم فان إيرادات الخزينة العمومية متعددة و متنوعة وتتمثل أهمها في الإيرادات السيادية (الضرائب و الرسوم) ، فعند إعداد الميزانية تتوقع الجهات المعنية مختلف الإيرادات المتأتية من مختلف القطاعات و الأعوان في الدولة ، فيجب أن لا يكون التباين و الاختلاف في تركيبة الإيرادات الفعلية مع تلك المعتمدة في الميزانية كبير جدا و إلا اثار ذلك سلبا على مصداقية الميزانية ، أما فيما يخص أداء هذا المؤشر ففي الحالات العادية يجب أن لا يتعدى معدل التباين 05% أما إذا كان معدل التباين اكبر من 15% تكون درجة الخطورة مرتفعة وأداء المؤشر يكون ضعيف .و الجدول الموالي يوضح طريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي لهذا المؤشر .

الجدول 3: التصنيف الترتيبي لمؤشر حصيلة الإيرادات.

الدرجة	متطلبات التصنيف
البعد1- الحصيلة الإجمالية للإيرادات.	
A	حصيلة الإيرادات بين 97% و 106% من مجمل الإيرادات المعتمدة في الميزانية
B	حصيلة الإيرادات بين 94% و 112% من مجمل الإيرادات المعتمدة في الميزانية
C	حصيلة الإيرادات بين 92% و 116% من مجمل الإيرادات المعتمدة في الميزانية
D	الأداء أقل ما هو مطلوب للحصول على الدرجة C
البعد2- تركيبة حصيلة الإيرادات .	
A	التباين في تركيبة الإيرادات أقل من 05%
B	التباين في تركيبة الإيرادات أقل من 10%
C	التباين في تركيبة الإيرادات أقل من 15%
D	الأداء أقل ما هو مطلوب للحصول على الدرجة C

المصدر: بتصريف دليل الإنفاق العام و المساءلة المالية ، 2018 ، ص35 و36.

4. قياس موثوقية الميزانية العامة في الجزائر:

إن قياس موثوقية الميزانية العامة في الجزائر وفق منهجية برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية (PEFA2018) يتم كما ذكرنا سابقا من خلال قياس أداء ثلاث مؤشرات فرعية هي مجمل النفقات المنجزة وتركيبية النفقات المنجزة والإيرادات المنجزة .
بحيث سنحاول فيما يلي دراسة هذه المؤشرات الثلاث خلال السنوات 2018-2019-2020 و ذلك باستقراء مشاريع قوانين المالية (DGPP, 2021) للسنوات الأخيرة و الجدول الموالي يوضح مختلف الإيرادات و النفقات المقدرة (المدرجة في قانون المالية) و الإيرادات و النفقات الفعلية التي قامت بها الدولة خلال فترة الدراسة.

الجدول 4- الإيرادات و النفقات المقدرة و المنجزة في الجزائر خلال السنوات 2018-2019-2020 (الوحدة مليار دينار)

2020		2019		2018		الوحدة مليار دينار
المنجزة	المقدرة	المنجزة	المقدرة	المنجزة	المقدرة	
4991.2	6289.7	6586.5	6507.9	6389.5	6714.3	الإيرادات الكلية
1394.7	2200.3	2518.5	2714.5	2349.7	2776.2	الجباية البترولية
2532.0	3046.9	2836.4	3041.4	2711.8	3033.0	الإيرادات الجبائية
209.5	209.5	195.7	152	188.5	105.0	الإيرادات الغير جبائية
855.0	833.0	1035.9	600	1139.5	800	الإيرادات الغير عادية
0.1	0.1	0.0	0.02	0.05	0.02	هبات و منح
7372.7	7823.1	7725.5	8557.2	7732.1	8627.8	نفقات الميزانية
4752.4	4893.4	4879.1	4954.5	4813.7	4584.5	نفقات التسيير
2620.3	2929.7	2846.4	3602.7	2918.4	4043.3	نفقات التجهيز

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مشاريع قوانين المالية 2019-2020-2021

1.4 أداء مؤشر مجمل النفقات المنجزة:

سنحاول المقارنة بين النفقات المقدرة و النفقات الفعلية لثلاث سنوات (2018-2019-2020) وذلك بالاعتماد على تقارير عرض مشروع قانون المالية المتاحة على الموقع الالكتروني لوزارة المالية .

الجدول 5- النفقات المقدرة و المنجزة خلال 2018-2019-2020(الوحدة مليار دينار)

السنة	النفقات المقدرة	النفقات الفعلية	الفرق	معدل التنفيذ%
2018	8627.8	7732.1	-895.7	89.61
2019	8557.2	7725.5	-831.7	90.28
2020	7823.1	7372.7	-450.4	94.24

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مشاريع قوانين المالية 2021-2020-2019

نلاحظ من الجدول أن هنالك اختلاف كبير بين النفقات المبرمجة في قانون المالية عن النفقات الفعلية المنجزة بحيث معدل الانجاز سنة 2018 و 2019 كان في حدود 89% و 90% وفي سنة 2020 تجاوز 94% و بالرجوع إلى دليل الإنفاق العام و المسائلة المالية إذا كانت الحصيلة الإجمالية للنفقات على الأقل في السنتين من الثلاث سنوات الأخيرة بين 85% و 115% من النفقات المعتمدة في قانون المالية فالمؤشر يأخذ الدرجة C كما هو الحال بوضعيتنا هذه.

2.4 أداء مؤشر تركيبة النفقات المنجزة :

هذا المؤشر يتكون من ثلاث أبعاد و هي تركيبة النفقات المنجزة طبقا للتصنيف الوظيفي(نفقات التسيير في الجزائر) و تركيبة النفقات المنجزة طبقا للصنف الاقتصادي (نفقات التجهيز في الجزائر) و البعد الثالث الإنفاق من احتياطات المخصصات الطارئة .

الجدول 6- المؤشر 02 تركيبة النفقات المنجزة خلال 2018-2019-2020 (وحدة مليار دينار)

السنة	البعد	النفقات المقدرة	النفقات الفعلية	التباين	نسبة التباين%
2018	نفقات التسيير	4584.5	4813.7	229.2	05
	نفقات التجهيز	4043.3	2918.4	-1124.9	27.82
2019	نفقات التسيير	4954.5	4879.1	-75.4	1.52
	نفقات التجهيز	3602.7	2846.4	-756.3	21
2020	نفقات التسيير	4893.4	4752.4	-141	2.8
	نفقات التجهيز	2929.7	2620.3	-309.4	10.56

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات الجدول 4.

نلاحظ من الجدول إن الاختلاف بين النفقات التقديرية و النفقات الحقيقية المنفذة يكون كبير في نفقات التجهيز أو ما يعرف بالنفقات الاستثمارية أما فيما يخص نفقات التسيير

فان الفرق لا يكون كبير ذلك راجع لسهولة تقديرها باعتبارها نفقات جارية تتكرر كل سنة و عليه يكون تصنيف المؤشر كما يلي :

الجدول 7- أداء المؤشر 02"تركيبة النفقات المنجزة "

التفسير	الأداء	البعد
نسبة التباين اقل من 95% " حسب الدليل"	A	تركيبة النفقات المنجزة طبقا للتصنيف الوظيفي
نسبة التباين اكبر من 15%	D	تركيبة النفقات المنجزة طبقا للنوع الاقتصادي
المعلومات غير متوفرة		الإنفاق من احتياطيائ المخصصات الطارئة
باستخدام طريقة المتوسط: $M_2(AV)$ (أنظر الملحق)	C	أداء المؤشر 02"تركيبة النفقات المنجزة "

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد دليل الإنفاق العام و المسائلة المالية .

3.4 أداء مؤشر الإيرادات المنجزة "المؤشر الثالث":

هذا المؤشر يقيس نسبة تحصيل الإيرادات ومدى توافقها مع التقديرات في قانون المالية و هو بدوره يتكون من بعدين هما مجمل الإيرادات المنجزة و مجمل تركيبة الإيرادات المنجزة .
أ- مجمل الإيرادات المنجزة : سنحاول في ما يلي دراسة نسبة تنفيذ الإيرادات خلال ثلاث سنوات (2018-2019-2020) كما هو موضح في الجدول .

الجدول 8- مجمل الإيرادات المنجزة.

السنة	الإيرادات حسب تقديرات قانون المالية	الإيرادات الفعلية المنجزة	نسبة الانجاز %
2018	6714.3	6389.5	95
2019	6507.9	6586.5	101
2020	6289.75	4991.2	79

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 4 .

نلاحظ من الجدول أن نسبة الانجاز اكبر من 95 % سنة 2018 و تجاوزت 100 % في 2019 أما في سنة 2020 لم تتجاوز نسبة الإنجاز 80%(الظروف الاستثنائية بسبب جائحة كورونا)حسب دليل الإنفاق العام و المسائلة المالية يعطى المؤشر الدرجة B كما هو الحال في وضعنا هذا.

ب- تركيبة الإيرادات المنجزة: سنحاول من خلال هذا البعد تحديد نسبة تنفيذ الإيرادات حسب تركيبها أو أصنافها المبرمجة في قوانين المالية (2018-2019-2020) .

الجدول 9- التباين في تركيبة الإيرادات المنجزة خلال 2018-2019-2020(وحدة مليار دينار)

2020		2019		2018		تركيبه الإيرادات
التباين %	الفرق بين المقدرة و المنجزة	التباين %	الفرق بين المقدرة و المنجزة	التباين %	الفرق بين المقدرة و المنجزة	
20.6	1298.5	3.61	218.2	4.8	324.8	الإيرادات الكلية
36.6	805.6	7.2	196	15.36	426.5	الجباية البترولية
16.9	514.9	6.7	205	10.5	321.2	الإيرادات الجبائية
00	00	28	43	79	83.5	الإيرادات الغير جبائية
2.6	22	72	435.9	42	339.5	الإيرادات الغير عادية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات الجدول 4 .

من الجدول نلاحظ أن هنالك تباين كبير في تركيبة الإيرادات الفعلية و المنجزة ، بحيث تجاوز الاختلاف في بعض الأحيان 50 % بالاعتماد على طريق التصنيف في الدليل طريقة الحلقة الأضعف (M1(wl) (أنظر في الملحق) فإن المؤشر يأخذ تصنيف الحلقة الأضعف D.

الجدول 10- أداء المؤشر الثالث "الإيرادات المنجزة"

التفسير	الأداء	البعد
نسبة الإيرادات المنجزة 94 % و 112%	B	مجملة الإيرادات المنجزة
طريقة الحلقة الأضعف M1(wl)	D	تركيبه الإيرادات المنجزة
باستخدام طريقة المتوسط: M ₂ (AV)	C	أداء المؤشر 03"الإيرادات المنجزة"

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد دليل الإنفاق العام و المسائلة المالية

5. تحليل النتائج:

من قياسات أداء المؤشرات التي تشكل موثوقية الميزانية التي كانت على الشكل التالي :
 المؤشر 01 مجمل النفقات المنجزة حصل على التقييم C أي الأداء ضعيف .
 المؤشر 02 تركيبة النفقات المنجزة حصل على التقييم C أي مقبول .
 المؤشر 03 الإيرادات المنجزة حصل على التقييم C ضعيف .

وعليه هنالك أداء ضعيف فيما يخص موثوقية الميزانية في الجزائر أي أن هنالك تباين بين تقديرات الإيرادات و النفقات في قانون المالية و بين ما هو فعلي في نهاية السنة المالية ، فمن خلال النتائج المتحصل عنها يمكن أن نسجل مجموعة من الملاحظات :

أ- في ما يخص تنفيذ النفقات العمومية فإن الأداء الجيد كان لنفقات التسيير وذلك باعتبارها نفقات جارية متكررة كل سنة يسهل التنبؤ بها أما فيما يخص النفقات الاستثمارية المعروفة بنفقات التجهيز فهناك تباين واضح في الأرقام المقدرة في قانون المالية والأرقام الفعلية ، كما نشير إلى تأخر قانون ضبط الميزانية (فمثلا مشروع قانون ضبط الميزانية لسنة 2016 صادق عليه رئيس مجلس المحاسبة في 07 نوفمبر عام 2018) (مجلس المحاسبة، 2018، صفحة 03) الذي يبين بالتفصيل أوجه صرف النفقات بحيث يصعب علينا تحديد أداء مؤشر تركيبة النفقات المنجزة .

ب- غياب المعلومات فيما يخص النفقات الممولة عن طريق المخصصات الطارئة يضي نوع من الضبابية في التسيير ويؤثر سلبا على مصداقية الميزانية .

ت- كان هنالك أداء مقبول بالنسبة للبعد الخاص بمجمل الإيرادات المنجزة بحيث إن إيرادات الخزينة العمومية تعتمد كثيرا على الجباية البترولية والتي بدورها تعتمد على تقديرات أسواق النفط ، وهذا ما نلاحظه فيما يخص البعد الخاص بتركيبية الإيرادات المنجزة بحيث هنالك تقارب تام للأرقام التقديرية و الفعلية المتعلقة بإيرادات الجباية البترولية ، أما فيما يخص تقديرات الأصناف الأخرى كانت متباينة جدا مما اثر سلبا على أداء البعد بصفة خاصة والمؤشر بصفة عامة .

ث- كما يجب الإشارة إلى سنة 2020 هي سنة استثنائية (بسبب جائحة كورونا) من أجل ذلك لم نركز عليها كثيرا في التحليل ، بحيث سجل في هذه السنة تباين كبير بين الإيرادات و النفقات المقدرة و الفعلية .

5. خاتمة:

تعتبر موثوقية الميزانية العامة إحدى الركائز الأساسية و متطلبات ترشيد الإنفاق العام و التخصيص الأمثل للموارد ، وذلك لما تلعبه من دور في تعزيز الثقة بين الإدارة و المواطن ، كما تدل على حسن تقدير الموارد و الاستخدامات بالنسبة للدولة .

بالنسبة لأداء هذه الركيزة (موثوقية الميزانية العامة) في الجزائر من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها تبين لنا تفتقر إلى المصداقية في إعداد الميزانية ، ولقد تجلى ذلك من خلال الأداء الضعيف لكل المؤشرات المستخدمة في قياس هذه الركيزة و المعتمدة من طرف برنامج الإنفاق العام و المساءلة المالية و من أجل تعزيز موثوقية الميزانية العامة في الجزائر وضعنا بعض الاقتراحات في مجموعة من النقاط :

- عدم المبالغة في تقدير الإيرادات و النفقات عند إعداد الميزانية؛
- العمل على تنوع النشاط الاقتصادي من أجل تنوع إيرادات الخزينة العمومية وفك الاعتماد بشكل كبير على الجباية البترولية و التي تتأثر بالصدمات الخارجية؛
- الاعتماد على التقنيات الحديثة في إعداد الميزانية العامة؛
- تدارك التأخر في الرقمنة أو ما يعرف بالتنفيذ الرقمي للميزانية العامة الأمر الذي يعزز من التحكم في الإيرادات و النفقات؛
- تعزيز الشفافية في إعداد و تنفيذ الميزانية العامة؛
- تكريس استقلالية السلطة التشريعية و مجلس المحاسبة لتعزيز مساءلة السلطة التنفيذية .

6. المراجع :

1.6. المراجع باللغة العربية:

- مجلس المحاسبة. (2018). *التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2016*. الجزائر.
- وزارة المالية. (02، 11، 2020). *مشروع عصنة إجراءات الميزانية*. تاريخ الاسترداد 05، 05، 2021، من وزارة المالية:

<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/grands-dossiers-ar/419-2020-11-10-09-55-35>

2.6. المراجع باللغة الأجنبية:

- de Renzio, P., & Cho, C. (2020, june). Exploring the Determinants of Budget Credibility. (I. B. Partnership, Éd.) *Paper* .
- DGPP. (2021). *Rapports de présentation du projet de la loi de finances*. Consulté le 05 05, 2021, sur <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/rapports-de-presentation-des-lois-de-finances>
- Herrera, G., & Lakin, J. (2019, 12). Ultra-Vired: How Budget Rules and Practices Can Reduce Budget Credibility. (I. B. Partnership, Éd.) *paper* .
- Kromann Kristensen, J., Martin, B., & Mustapha, S. (2019). *PEFA, Public Financial Management, and Good Governance*. Washington: International Bank for Reconstruction and Development.

- Nguenang, J. P. (2011, june 07). *En quoi les procédures exceptionnelles de la dépense affectent négativement la bonne gouvernance dans les pays francophones d'Afrique?* (FMI, Éditeur) Consulté le 05 05, 2021, sur Public Financial Management Blog: <https://blog-pfm.imf.org/pfmblog/2011/06/en-quoi-les-proc%3%A9dures-exceptionnelles-de-la-d%3%A9pense-affectent-n%3%A9gativement-la-bonne-gouvernance-dan.html>
- Secrétariat PEFA. (2018, 12). Manuel PEFA Guide pratique d'évaluation PEFA. *Volume II , Deuxième édition*. Washington.
- Simson, R., & Welham, B. (2014, july). Incredible budgets :Budget credibility in theory practice. (O. D. Institute, Éd.) *Working paper 400* .
- World Bank. (2016, 02 26). *Public Expenditure And Financial Accountability (PEFA)*. Consulté le 05 05, 2021, sur The World Bank Group: <https://datacatalog.worldbank.org/dataset/public-expenditure-and-financial-accountability-pefa>

.7 الملاحق :

2. إرشادات بشأن تحديد درجات التصنيف الترتيبي

1.2. إرشادات عامة بشأن تحديد درجات التصنيف الترتيبي

تحديد درجات التصنيف الترتيبي لمؤشرات الأداء 31 هو أساس عملية الإنفاق العام والمساءلة المالية. ولكل مؤشر، تأخذ درجة التصنيف في الاعتبار عددا من الأبعاد والتي يجري تجميعها وفقاً للمنهجية الموضحة في القسم 2.2. يتم تحديد درجة لكل بُعد من الأبعاد بشكل منفصل على أساس الترتيب التصنيفي المحدد في أربع نقاط: A، أو B، أو C، أو D وذلك بموجب معايير دقيقة محددة لكل بُعد من الأبعاد. ولأغراض تبرير درجة معينة لأحد الأبعاد يجب استيفاء كل جانب من الجوانب المحددة ضمن متطلبات درجات التصنيف. إذا ما تم استيفاء المتطلبات بشكل جزئي فقط بذلك تعتبر المعايير غير مستوفاة وينبغي إعطاء درجة أدنى مقارنة مع درجة تحقيق كل المتطلبات حسب تصنيف الأداء الأدنى. تعكس الدرجة C المستوى الأساسي للأداء لكل مؤشر وبُعد وذلك بما يتوافق مع الممارسات الدولية الجيدة. بينما تعني الدرجة D أن الخاصية الخاضعة للقياس تتواجد عند مستوى أقل من المستوى الأساسي للأداء أو لا تتواجد على الإطلاق أو أن المعلومات المتواجدة غير كافية لإعطاء درجة للبُعد ذي الصلة.

1.1.2. تخصيص الدرجة D لعدم كفاية المعلومات

تشير الدرجة D إلى أداء يقع أدنى من المستوى الأساسي. وتطبق الدرجة D إذا ما كان الأداء الخاضع للملاحظة أقل من المطلوب لأي درجة تصنيف أعلى. لهذا السبب تُعطى الدرجة D عندما لا تتوفر المعلومات الكافية لتحديد المستوى الفعلي للأداء. يجري تمييز الدرجة D لعدم كفاية المعلومات عن الدرجة D للأداء المنخفض باستخدام علامة النجمة D*. ولا يختلف مُجمَل المؤشرات متعددة الأبعاد التي تحتوي على درجات D* عن مُجمَل درجات D الأخرى، ولن يحتوي مُجمَل درجات المؤشر على علامة النجمة وبالتالي فإن عدم كفاية المعلومات يضح على مستوى البُعد فقط.

2.1.2. تحديد درجات التصنيف عند عدم انطباق المؤشرات أو عدم استخدامها

قد تتواجد حالتان حيث لا يمكن تخصيص درجة تصنيف للمؤشر أو البُعد.

غير منطبق (NA). في بعض الحالات قد لا ينطبق المؤشر أو البُعد على نظام الحكومة الخاضع للتقييم. وفي هذه الحالات يجري إدخال "NA" بدلا من الدرجة. أما في حالات عدم انطباق بُعد أو أكثر لمؤشر متعدد الأبعاد يواصل التقييم عمله على اعتبار أن الأبعاد "غير المنطبقة" لا تتواجد. في بعض الحالات

قد يؤدي التصنيف D لمؤشر أو بُعد إلى تصنيف NA لغيرهم. على سبيل المثال، إذا لم تتواجد وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات (PI-26.1) تحصل باقي أبعاد PI-26 على NA لأنه لن يتواجد ما يجب تقييمه لهذه الأبعاد مع غياب وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات. وكذلك إذا لم تتواجد وظيفة المراجعة الخارجية للحسابات (PI-30) يحصل PI-31 على NA لأنه لن تتواجد تقارير للمراجعة الخارجية للحسابات حتى تقوم الهيئة التشريعية بفحصها.

غير مستخدم (NU). في بعض الحالات قد يتم اتخاذ القرار لأسباب معينة بعدم استخدام مؤشر ما. على سبيل المثال، قد يتمثل الأمر في دمج تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية مع تقييم تفصيلي آخر للمؤشر ذي الصلة باستخدام أداة تقييم مختلفة. وفي هذه الحالات يجري إدخال "NU" بدلا من الدرجة.

يجب تبرير استخدام NA و NU في تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية. وينبغي الإشارة للتقييمات التي تسجل درجة أقل من ثلثي (21) مؤشرات الإنفاق العام والمساءلة المالية باعتبارها "تقييمات جزئية للإنفاق العام والمساءلة المالية" من أجل تمييز التقييم عن التطبيقات الشاملة لمنهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية.

3.1.2. الأفق الزمني

من الممكن تقييم متطلبات درجة التصنيف على أساس آفاق زمنية مختلفة، وهي التي يتم تحديدها في خصائص كل مؤشر من المؤشرات، وكقاعدة عامة يستند التقييم على الوضع عند وقت جمع البيانات، أو في حالة الأحداث الدورية، وذلك على أساس الأحداث ذات الصلة والمكتملة أثناء فترة الموازنة الأحدث أو الجارية، تتطلب بعض أبعاد المؤشرات بيانات لفترة تتعدى السنة المالية أو فترة الموازنة، وفي هذه الحالات فإن الفترة ذات الصلة التي بموجبها يجري تقييم البُعد ومن ثمّ التي يتعين الحصول على الدليل بشأنها يتم تحديدها للمؤشر ذي الصلة.

تطلب العديد من المؤشرات البيانات لثلاث سنوات متتالية باعتبارها الأساس للتقييم. وفي هذه الحالات ينبغي أن تغطي البيانات أحدث سنة مالية مُنجزة والتي تتوفر البيانات لها والسنتين اللتين تسبقانها مباشرة، يستند عدد صغير من المؤشرات على الأداء في سنتين من السنوات الثلاث، وفي هذه الحالات يُسمح بالظروف غير المعتادة في سنة واحدة مثل الصدمات الخارجية أو المشاكل المحلية غير المتوقعة حتى لا تؤثر على درجة التصنيف الترتيبي.

4.1.2. الأهمية النسبية والحجم

يعتبر حجم مجالات الأداء وأهميتها النسبية من الاعتبارات الهامة في الكثير من أبعاد الإنفاق العام والمساءلة المالية. تم اعتماد نهج موحد تجاه الحجم والأهمية النسبية على مستوى مجموعة المؤشرات مالم يُذكر خلاف ذلك، على النحو التالي:

- تشير كلمة **جميع** إلى 90% أو أكثر (حسب القيمة)
- تشير كلمة **معظم** إلى 75% أو أكثر (حسب القيمة)
- تشير كلمة **الغالبية** إلى 50% أو أكثر (حسب القيمة)
- تشير كلمة **بعض** إلى 25% أو أكثر (حسب القيمة)
- تشير كلمة **القليل** من إلى أقل من 25% وأكثر من 10% (حسب القيمة).

توجد الكثير من المؤشرات التي تستخدم هذه المعايير، وفي كل حالة يجري استخدام الكلمات الموضحة أعلاه يكون ذلك بالخط المائل للتأكيد على استخدام المصطلح المعتاد.

5.1.2. استخدام أسلوب أخذ العينات عندما يكون من غير العملي جمع المعلومات الكاملة المتعلقة بالحكومة

تتطلب مؤشرات الإنفاق العام والمساءلة المالية بوجه عام

من المُقيمين قياس الأداء للحكومة المركزية برمتها أو الحكومة المركزية للموازنة أو الحكومة العامة. قد يكون ذلك غير عملي في الحالات التي تكون فيها المسؤوليات تتسم بمستوى عالٍ من اللامركزية أو الحالات التي تضم أعدادا كبيرة من الكيانات الهامة. يوفر العديد من المؤشرات التوجيهات بشأن اختيار أمور محددة لتخضع للتقييم، على سبيل المثال PI-11، وفي مؤشرات أخرى يتم اقتراح أساليب أخذ العينات مثل PI-23 وPI-24. وفي حالة عدم اقتراح أساليب محددة لأخذ العينات ولكن تعتبر المجموعة الكاملة للبيانات غير عملية في جمعها قد يستخدم المُقيّمون منهجية لأخذ العينات صحيحة من الناحية الإحصائية. ينبغي للمُقيمين شرح سبب استخدام أخذ العينات وتبرير نهج أخذ العينات الذي اعتمدهم.

6.1.2. المسائل المتعلقة بالأمن القومي والسرية التجارية

كما هو مشار إليه في القسم 2.1 فإن المعلومات المتعلقة بجوانب الدفاع والأمن العام وشؤون السلامة قد لا تتوفر لأسباب تتعلق بالأمن القومي. كذلك قد لا تتوفر المعلومات المرتبطة بمشاريع معينة أو تكاليف منفصلة أو لا يتم نشرها للحفاظ على عامل السرية التجارية. في هذه الحالات يتعين على المُقيمين التنويه إلى هذه القيود في مقدمة التقرير، أو في النقطه ذات الصلة من التقرير، أو في الالفتين. (راجع الجزء 3 من هذه الوثيقة: المقدمة، القسم 3.1). تعرض التوجيهات الإرشادية للقياس والمعنية بمؤشرات محددة بدائل لدرجات التصنيف في حالة عدم نشر المعلومات بسبب السرية التجارية، إلا أنه كلما كان عمليا ينبغي للمُقيمين ضمان التبرير الملائم لأسباب غياب المعلومات المنشورة.

7.1.2. السنة المالية

يجري استخدام المصطلحات التالية في إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية 2016 لوصف الموازنة أو السنة المالية:

السنة المالية الحالية (T) هي السنة المالية التي يجري فيها إعداد مقترحات الموازنة وغالباً تقديمها.

السنة التالية (T+1) هي سنة الموازنة أو السنة المالية التي يجري من أجلها إعداد مقترحات الموازنة السنوية.

السنة السابقة (T-1) هي السنة المالية الكاملة الأخيرة.

السنوات اللاحقة أو السنوات المالية التالية (T+2، T+3، ...)
هي السنوات المالية فيما يتعدى السنة التي يجري من أجلها إعداد
مقترحات الموازنة السنوية. تتعلق السنوات الخارجية بمنظور
الموازنة متوسط الأجل في المؤشرات PI-14، PI-15، وPI-16.

8.1.2. وصول عموم الجمهور للمعلومات والنشر

يشير عدد من المؤشرات و/أو الأبعاد إلى وصول عموم الجمهور
إليها أو نشر المعلومات المتعلقة بإدارة المالية العامة.
يُقصد بالمصطلحات "وصول عموم الجمهور" و"الإتاحة لعموم
الجمهور" و"الإبلاغ العلني" و"النشر العلني" أن الوثيقة تتوفر بدون
أي قيد، وخلال وقت معقول، ودون الحاجة إلى تسجيل، وبشكل
مجاني، ما لم يتم الإشارة إلى ما هو خلاف ذلك فيما يتعلق
بظروف الدولة الخاصة. ينبغي الإشارة في التقرير إلى التبرير الذي
تقدمه الحكومة للقيود المفروضة على الوصول إلى المعلومات،
عند الاقتضاء.

يُقصد "بالنشر" و"الإعلان" أن الوثيقة قد تم توفيرها لعموم
الجمهور سواء في شكل مطبوع أو مقروء على موقع للإنترنت
من الممكن الوصول إليه من خلال عموم الجمهور. ينطوي النشر
أيضاً على توقع أن المستخدمين أصبحوا على دراية بإتاحة الوثيقة
وكيفية وصولهم إليها.

تم تحديد الأطر الزمنية المتعلقة بما هو مشار إليه أعلاه
في المؤشرات ذات الصلة.

2.2. تحديد درجات تصنيف المؤشرات ذات الأبعاد المتعددة

يوجد لدى معظم المؤشرات عدد من الأبعاد المنفصلة والتي
يجب تقييمها بشكل مستقل، وتستند درجة التصنيف الكلية للمؤشر
على درجات تصنيف الأبعاد الفردية. يجري جمع درجات تصنيف
الأبعاد المتعددة في درجة كلية للمؤشر باستخدام إما طريقة
الحلقة الأضعف (WL) أو طريقة المتوسط (AV)، ويحدد كل مؤشر
الطريقة التي سوف يتم استخدامها.

1. طريقة الحلقة الأضعف: (WL) M1. يُستخدم هذا الأسلوب
للمؤشرات متعددة الأبعاد حيثما يكون من المرجح لسوء الأداء

فيما يتعلق بأحد الأبعاد أن يقوّض أثر حُسن الأداء فيما يتعلق
بالأبعاد الأخرى للمؤشر ذاته. بعبارة أخرى ينطبق هذا الأسلوب
حيثما يكون ثمة "حلقة أضعف" في الأبعاد المترابطة للمؤشر.
تكون خطوات تحديد مُجمّل درجة المؤشر كما يلي:

- يتم أولاً تقييم كل بُعد على حدة وإعطائه درجة تصنيف
حسب الترتيب المعياري للنقاط الأربع.
- مُجمّل درجات تصنيف المؤشر هو أدنى درجة تصنيف
حصل عليها أي من الأبعاد.
- إضافة "+" حيثما كان لأي من الأبعاد الأخرى درجة
تصنيف أعلى. ملحوظة: من غير الممكن اختيار درجة
التصنيف لأحد الأبعاد التي حصلت على درجات تصنيف
أعلى وإضافة "-". بالنسبة لأي من الأبعاد التي حصلت
على تصنيف أدنى.

2. طريقة متوسط الأبعاد: (AV) M2. إن مُجمّل درجة تصنيف

المؤشر الممنوحة باستخدام هذا الأسلوب يستند إلى إيجاد
متوسط درجات التصنيف الترتيبي للأبعاد الفردية للمؤشر المعني
كما هو محدد في جدول التحويل (الجدول 1). يوصى باستخدام
هذا الأسلوب لمؤشرات مختارة متعددة الأبعاد حيث درجة
التصنيف المنخفضة في أحد الأبعاد لا تؤدي بالضرورة إلى تقويض
أثر درجة التصنيف العالية على بُعد آخر للمؤشر ذاته. ومع أن كافة
الأبعاد تقع ضمن نفس المجال من نظام إدارة المالية العامة،
يمكن تحقيق التقدم في كل من الأبعاد بصورة مستقلة عن الأبعاد
الأخرى. وخطوات تحديد مُجمّل درجة المؤشر هي كما يلي:

- تخضع كل الأبعاد للتقييم بشكل منفصل وتحصل على
درجة تصنيف حسب سلم الترتيب المعياري المكون من
أربع نقاط.
- ارجع إلى جدول التحويل لدرجات تصنيف المؤشرات
باستخدام طريقة المتوسط (الجدول 1) وإيجاد القسم
المناسب من الجدول (أي المؤشرات ذات البُعدين
أو ثلاثة أو أربعة أبعاد).
- تحديد السطر من الجدول الذي يتوافق مع درجات
تصنيف أبعاد المؤشر؛ لا توجد قيمة جوهرية لترتيب
درجات الأبعاد.

الجدول 1: جدول التحويل لدرجات تصنيف المؤشرات باستخدام طريقة المتوسط (AV) M2

درجة (AV) M2 الشاملة	درجات تصنيف الأبعاد					درجة (AV) M2 الشاملة	درجات تصنيف الأبعاد			
	مؤشرات رباعية الأبعاد						مؤشرات ثنائية الأبعاد			
D	D	D	D	D	D	D	D	D		
D	C	D	D	D	D	D+	C	D		
D+	B	D	D	D	D	C	B	D		
D+	A	D	D	D	D	C+	A	D		
D+	C	C	D	D	D	C	C	C		
D+	B	C	D	D	D	C+	B	C		
C	A	C	D	D	D	B	A	C		
C	B	B	D	D	D	B	B	B		
C+	A	B	D	D	D	B+	A	B		
C+	A	A	D	D	D	A	A	A		
D+	C	C	C	D	D	مؤشرات ثلاثية الأبعاد				
C	B	C	C	D	D	D	D	D	D	
C+	A	C	C	D	D	D+	C	D	D	
C+	B	B	C	D	D	D+	B	D	D	
C+	A	B	C	D	D	C	A	D	D	
B	A	A	C	D	D	D+	C	C	D	
C+	B	B	B	D	D	C	B	C	D	
B	A	B	B	D	D	C+	A	C	D	
B	A	A	B	D	D	C+	B	B	D	
B+	A	A	A	D	D	B	A	B	D	
C	C	C	C	C	D	B	A	A	D	
C+	B	C	C	C	D	C	C	C	C	
C+	A	C	C	C	D	C+	B	C	C	
C+	B	B	C	C	D	B	A	C	C	
B	A	B	C	C	D	B	B	B	C	
B	A	A	C	C	D	B	A	B	C	
B	B	B	B	C	D	B+	A	A	C	
B	A	B	B	C	D	B	B	B	B	
B+	A	A	B	C	D	B+	A	B	B	
B+	A	A	A	C	D	A	A	A	B	
B	B	B	B	B	D	A	A	A	A	
B+	A	B	B	B	D	ملحوظة: من الممكن جمع درجات الأبعاد بأي ترتيب. والمهم للمجمل هو فقط الكميات الخاصة بكل درجة.				
B+	A	A	B	B						
A	A	A	A	B						
A	A	A	A	A						

يجب عدم تطبيق الجدول 1 على المؤشرات التي تستخدم طريقة التصنيف الترتيبي (WL) M1.